التجربة الحزبية في المنطقة العربية:

قراءة في أسباب التعثر وسبل ترشيد العمل الحزبي

The partisan experience in the Arab region :

Reading the causes of stumbling and ways to rationalize party work

د/ نفيسة زريق

أستاذ محاضر أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة، (الجزائر)

مخبر العلوم السياسية الجديدة

ملخص:

تسعى الدراسة للوقوف على التجربة الحزبية في المنطقة العربية، بالعودة إلى الإرهاصات الأولى للعمل الحزبي، وأهم أسباب تعثره في مواكبة مختلف التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ الاستقلال، وصولا لما عرف بـ"ثورات الربيع العربي" في نهاية 2010 التي انطلقت خارج الأحزاب السياسية.

وتستهدف البحث في أسباب ضعف الأحزاب السياسية العربية، وفهم الإشكالات التي جعلتها تتخلف كثيرا عن ما عُلق عليها من آمال، وأبقاها إلى

حد كبير، ظاهرة غريبة بالنسبة للمجتمع العربي. والبحث في المقابل سُبل ترشيد الظاهرة الحزبية حتى تتجاوز الإفلاس الفكري والتنظيمي والسياسي الذي طبعها، وتكون بالفعل آلية التغيير الديمقراطي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، المنطقة العربية، محددات الفعل الحزبي، إشكاليات العمل الحزبي.

Abstract :

The study seeks to determine the partisan experience in the Arab region, back to the first exhaustion of party work,and the most important reasons for its failure, to keep pace with the various political that the region has witnessed since independence,up to the "Arab Spring revolutions" since 2010 that were launched outside the political parties.

It aims to research the causes of the weakness of Arab political parties, and understanding the problems that made it lag far behind the hopes pinned upon it, and keeping it largely a strange phenomenon for the Arab society.

On the other hand, researching means of rationalizing the partisan phenomenon to overcome the intellectual, organizational and political bankruptcy that characterized it, it is indeed the mechanism for democratic change in the region.

Keywords: political parties; the Arab region; determinants of partisan action; problems of party work.

مقدّمة:

تُعد الأحزاب السياسية ركنا أساسيا ضمن النظرية السياسية الحديثة، فلا يمكن تصور دولة ديمقراطية من دون أحزاب سياسية وتنافس انتخابي. ولقد ارتبط المفهوم الحديث للأحزاب بالمرجعية الليبرالية الحديثة التي نجحت في القطع مع المفهوم القديم للسلطة باعتبارها إلهية مطلقة، وأسست لمفهوم حديث يعتبر السلطة شأنا بشريا خاصا يمارسه الشعب عبر ممثليه المنتخبين من بين المرشحين الذين عادة ما تقدمهم الأحزاب السياسية كممثلين لبرامجها الانتخابية.

وعكس ما هو معروف نظريا تختلف التجربة الحزبية في الواقع العربي عنها في العالم الغربي، ورغم أن معظم الدول العربية عرفت الظاهرة الحزبية في ظل التجربة الاستعمارية، واستمرت في معظمها في الحياة السياسية العربية إلا أنها لم تؤد الوظائف نفسها التي تؤديها الأحزاب في التجربة الأم.

ومع أن البعض يربط أزمة الأحزاب السياسية وضعفها بما عرفته الدول العربية من حراك سياسي، إلا أن البعض الآخر يعتقد أن أزمة الأحزاب العربية عميقة الجذور وممتدة في التاريخ؛ فحتى التجربة الليبرالية المصرية قبل ثورة 1952 انتهت إلى تفتت الحزب الشعبي الرئيسي فيها "الوفد" إلى عدة أحزاب، وعندما قامت الثورة ألغت الأحزاب واعتمدت فكرة التنظيم السياسي الواحد.[1]

[1]– لتفاصيل أكثر أنظر: ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية في مصر: الوفد وخصومه (1919–1939)، ترجمة: عبد السلام رضوان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.

أما البلدان التي حافظت على التعددية الحزبية، مثل لبنان، فقد كانت فيها الأحزاب فيها إما شخصية أو طائفية. كما أن حزباً مثل حزب «البعث» الذي جعل من الوحدة العربية هدفاً له، اختلط نشاطه السياسي باستخدامه المؤسسة العسكرية أداةً للتغيير فأصبح أسيراً لها، وارتبط سجله داخل السلطة في سوريا والعراق بنظم غير ديمقراطية[1]

وحتى عندما تأكد فشل فكرة التنظيم السياسي الواحد وعادت دول عديدة إلى الأخذ بالتعددية الحزبية، لم تُفض هذه العودة إلى بنية حزبية قوية وفاعلة، رغم مضي قرابة نصف قرن على التجربة.

استمر المجال السياسي العربي مجالا مقيدا جامدا، لكنه غير مقفل تماماً؛ ورغم اختلاف النظم السياسية العربية التي تعترف بالعمل الحزبي ما بين جمهورية وملكية، ظلت السلطة السياسية فيها حاكمة تدير الأمور بشكل كامل، وأحزاب معارضة يدور أغلبها في ظل النظام الحاكم.

لكن وفي أعقاب ما شهدته الدول العربية من حراك شعبي عارم في سياق ما اصطلح عليه "بثورات الربيع العربي" منذ نهاية 2010، بَشَّر العديد من المحللين والمنظرين بالثورات منزوعة الايديولوجيا والمتحررة من التعقيدات التنظيمية للأحزاب، واتهمت الأحزاب بالضعف والتخاذل عن القيام بدورها في توجيه وتأطير النشاطات السياسية للجيل الشاب الثائر.

[1]– حوار مع بشير زين العابدين، عن سوريا ما بعد الاستقلال وقبل البعث، ملف سوريا بعد الاستقلال، نشر يتاريخ : 20/05/27 ، تم تصفح الموقع بتاريخ 20/05/30 ، على الرابط الالكتروني :https://www.noonpost.com/content/37134

وقد قضت ترتيبات التاريخ بأن تنطلق موجة "الربيع العربي" من خارج الأحزاب السياسية بل وعلى حسابها بالذات، فلم يتصدر أي حزب سياسي باختلاف توجهه موجة الحراك، حتى ضن البعض أن زمن العمل الحزبي قد ولى بلا رجعة.

لكن التحولات التي شهدتها الميادين والشوارع العربية وما أسفرت عنه موجة الحراك من فوضى وعنف وحرب أهلية (سوريا، ليبيا واليمن)، دفع البعض للتراجع لصالح خطاب مغاير يُقدر العمل المؤسسي في السياسة، ويّرثي غياب الأحزاب السياسية، التي كانت قد طولبت منذ بداية الربيع بالتنحي جانبا، وفسح مجال العمل السياسي لصالح حركات شبابية غير متحزبة اكتسبت ثقافة سياسية نضالية بفضل الشبكة العنكبوتية.[1]

تروم الورقة البحث في أسباب ضعف الأحزاب السياسية العربية، وتشريح الإشكالات التي جعلتها تتخلف كثيرا عن ما عُلق عليها من آمال، وأبقاها إلى حد كبير، ظاهرة غريبة بالنسبة للمجتمع العربي. والبحث عن سُبل ترشيد الظاهرة الحزبية حتى تتجاوز الإفلاس الفكري والتنظيمي والسياسي الذي طبعها، وتتجه لتكون بالفعل قاطرة التغيير الديمقراطي في المنطقة. محاولة الإجابة على السؤال التالي: ما هي عوامل ضعف الأحزاب السياسية في المنطقة العربية التي حالت دون انخراطها بإيجابية في أسئلة الواقع المستجدة؟

[1]– محمد جبريل، الأحزاب العربية: خيبات الفرص الضائعة، نشر بتاريخ: 2018/04/30، تم التصفح بتاريخ: 2018/05/06، على الرابط الالكتروني: http://www. hafryat.com

وكيف السبيل لترشيد العمل الحزبي حتى تستعيد الأحزاب دورها كقاطرة للتغيير السياسي الديمقراطي؟

وتنطلق الدراسة من فرضية محورية مفادها أن الوقوف عند الأسس المركزية للفعل الحزبي، وإشكالية ضعف العمل الحزبي يستوجب سبر المحددات المهيكلة لهذا الفعل، وانعكاس ذلك على سلوك وتفاعل الأحزاب داخل النظام ومع المجتمع.

وتستعين الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي لسبر غور العمل الحزبي العربي وكشف أهم الإشكاليات التي تواجهه وسبل ترشيده. وتلتزم في شرطها المنهجي الابتعاد عن دراسة الحالة، والاستعاضة عنها بالتركيز على المشتركات التي يتقاسمها العمل الحزبي وإشكالياته في المنطقة العربية، في إطار المقارنة الضمنية وتحديدا بطريقة المقاربة التي تصلح في ظل وجود أوجه تشابه كبيرة، ونظرا لتوفر عنصر التشابه الكبير للإشكاليات التي تواجه العمل الحزبي العربي، وحتى في الآليات الكفيلة بترشيده.

المبحث الأول: التجربة الحزبية العربية: مخاض الولادة وإشكالية الاستمرار

تعد التجربة الحزبية العربية حديثة العهد نسبيا إذا ما قارناها بمثيلتها في التجربة الغربية. ومع أن البعض من الدارسين يرجع بوادر ظهورها لبدايات القرن العشرين، لا يتوانى البعض الآخر عن الحديث عن إرهاصات أولى لجمعيات سياسية أو ذات توجه سياسي نشأت في أواخر القرن التاسع عشر.

المطلب الأول: الإرث التاريخي الحزبي في المنطقة العربية:

إذا سمحنا لأنفسنا بالتأريخ للتجربة الحزبية العربية أمكننا من المنظور التاريخي تصنيف هذه التجربة ضمن عدة مسارات:

- **المسار الأول:** أو ما يحلو للبعض بتسميته بالمرحلة الاستعمارية، بحيث ارتبطت فيها الممارسة الحزبية بمواجهة سياسات الاستعمار الغربي/ الأوربي(الفرنسي، البريطاني والاسباني)، فارتبط التشكل الجنيني للأحزاب بالحركة الوطنية التي دخلت في مواجهة مفتوحة مع الاستعمار ضمن سياقين أساسين:[1]

❖ سياق إصلاحي: كان يعكس وعيا بضرورة العمل السياسي في ظل الاحتلال، تنوعت مطالب أحزابه بين الاندماج ومطالب تتعلق بالإصلاح.

❖ سياق استقلالي: ارتبط بطموح التحرر من الاستعمار، وانتقل بموجبه الأحزاب من المطالبة بالإصلاح إلى المطالبة بالاستقلال (نموذج جبهة التحرير في الجزائر، الحزب الوطني/ حزب الاستقلال في المغرب، حزب الدستور الجديد في تونس).

- **المسار الثاني:** يعكس مرحلة ما بعد الاستقلال وما تميزت به من حظر للعمل الحزبي في العديد من الدول العربية كليبيا، أو في أحسن الحالات إقامة نظام الحزب الواحد كانعكاس للمرجعية الاشتراكية السائدة كالجزائر وسوريا

[1] – ادريس جنداري، التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، 2012، ص02.

والعراق. وفي المقابل عرفت مصر مرحلة التعددية الحزبية بعد ثورة 1919 واستمرت حتى عام 1952، واختار المغرب التعددية مبكرا ويرجع تاريخ بدايتها إلى عام1937، وكرسها دستوريا مع أول دستور للبلاد عام1962.[1] وشهد الأردن وجودا ونشاطا ملحوظين للأحزاب السياسية (...) كرسه إقرار دستور 1952 الذي نص في المادة السادسة عشر منه على حق الأردنيين تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية السلمية.[2]

- **المسار الثالث:** أو ما يحلو للبعض تسميته بمرحلة الليبرالية والتأسيس للأحزاب السياسية، التي يؤرخ لها تقريبا منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين. وشهدت هي أخرى سياقات مختلفة:

❖ سياق اعترافي: حيث أُجبرت السلطات الحاكمة في الدول العربية خاصة تلك التي كانت تحظر العمل الحزبي، على الاعتراف بالأحزاب السياسية، فأقرت التعددية الحزبية بموجب الدستور والقانون (الجزائر، تونس، مصر).

❖ سياق تقييدي: يعكس استدراك السلطة الحاكمة للتعددية الحزبية التي أقرتها في بعض الحالات دون قيد أو شرط (كالجزائر مثلا)، فعملت على تقييد العمل الحزبي بالكثير من القيود القانونية عكسته مختلف القوانين التنظيمية. وفي هذا الصدد يؤكد الكثير من الدارسين أن التشريعات التي أُقرت بخصوص الأحزاب

[1]– احمد المالكي، المشهد الحزبي المغربي...إلى أين، نشر بتاريخ: 2017/11/06، تم التصفح بتاريخ: 2018/05/12، على الرابط الإلكتروني:m.arabi21.com.

[2] – محمد الحسيني، مساهمة الدولة في تمويل الأحزاب السياسية في الأردن، ورقة سياسات، الأردن: مؤسسة فريديريش إيبرت، مكتب عمان، 2010، ص02.

وقوانين الانتخاب عبر سنوات مضت لم تُسهل إيجاد بيئة حزبية فاعلة على أرض الواقع.

❖ سياق تمييعي: يرتبط زمنيا بمرحلة ما بعد "الربيع العربي"، فمع ما شهدته بعض الدول العربية (تونس ومصر)، من اندلاع حراك شعبي عارم مطالبا بالتغيير السياسي، وإسقاط نظم سلطوية حكمت لعقود من الزمن، متجاوزا المؤسسات السياسية التقليدية (الأحزاب السياسية)، سارعت بعض الدول التي أربكها ما يجري في دول الربيع إلى إحداث إصلاحات سياسية، وإقرار قوانين للأحزاب السياسية، فصدر قانون الأحزاب في الجزائر 2012 الذي سمح باعتماد عدد من الأحزاب السياسية، وفي المغرب بصدور دستور 2011، وقانون الأحزاب الجديد في الأردن(2012).

أما في ما يخص دول الحراك فقد شهدت مثلا كل من تونس ومصر وليبيا عقب سقوط الأنظمة الحاكمة (نظام بن علي ونظام مبارك ونظام القذافي)، طفرة حزبية غير طبيعية، لدرجة تَمَيَّع معها المشهد الحزبي في هذه الدول، وإن كان البعض يعتبرها ظاهرة صحية، فإن بلوغ عددها أكثر من 200 حزب في تونس وفق إحصائيات رسمية، و104 حزبا مسجلا رسميا ومعتمدا من لجنة الأحزاب في مصر، وما يزيد عن 140 حزبا في ليبيا، إلا مؤشر قوي عن رغبة السلطة أو بقايا النظام في تمييع الظاهرة الحزبية.[1]

[1]– صابرين بن جمعة، في تونس 208 أحزاب... ديمقراطية أم فوضى، نشر بتاريخ 2017/09/05، تم التصفح بتاريخ: 2018/12/11، على الرابط الالكتروني: maghrebvoices.com

المطلب الثاني: إشكالات تواجه التجربة الحزبية في الدول العربية

تشكل الظاهرة الحزبية إحدى أهم الظواهر التي عرفتها المنطقة العربية في ظل التجربة الاستعمارية. وعلى الرغم من استمرارها في الحياة السياسية العربية، إلا أنها لم تؤدِ الوظائف نفسها التي أدتها وتؤديها الأحزاب في التجربة الأم (الواقع الغربي)، وهذا لعدة اعتبارات/إشكالات أهمها:

1- ولدت الأحزاب السياسية في التجربة الأم عند درجة معينة من تطور المجتمع لتنظيم انقساماته، وجرّها إلى خارج دائرة العنف، ما جعل التجربة الحزبية تولد في إطار مجتمع مدني، يملك من السمات ما يدعم هذه التجربة، وفي مقدمتها: استقلال المجال الاجتماعي بالنسبة للمجال السياسي، ومرونة العلاقات الاجتماعية التي تضفي على انتماء المواطنة قيمة أصلية، وتحول العلاقات الترابطية في البناء الاجتماعي من علاقات عمودية إلى علاقات أفقية، فتم إقرار التعدّدية وتداول السلطة، وحقوق الإنسان، والاختلاف، وحرية التعبير عن الرأي... إلخ، ما جعل اللعبة السياسية تقوم على قواعد وأسس واضحة، لا يشكل الإلغاء في المجال السياسي إحدى قواعدها.[1]

في مقابل ذلك حملت التجربة الحزبية العربية أثقالها من زمن الاستعمار إلى زمن الاستقلال، وعلى الرغم من استمرارها في الحياة السياسية العربية، إلا أنها لم تؤدِ الوظائف نفسها التي أدتها وتؤديها الأحزاب في التجربة الأم، ما

[1] – سمير الزين، إشكالية التجربة الحزبية العربية، نشر بتاريخ: 2017/11/10، تم التصفح بتاريخ: 2018/12/16، على الرابط الإلكتروني:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/11/9/1

أبقاها، إلى حد كبير، ظاهرة غريبة بالنسبة للمجتمع العربي، فقد حافظت التشكيلات الاجتماعية التقليدية على دورها في إطار هذه المجتمعات (العشيرة، القبيلة، الطائفة، العائلة...) حتى أن تجارب حزبية عديدة جاءت لتندرج في خدمة هذه التشكيلات التقليدية.

2- تغليب مفهوم الحزب السلطوي/ الأغلبي في التجربة الحزبية العربية: فقد تبنت معظم الدول العربية بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد كانعكاس للمرجعية الاشتراكية السائدة، التي تعتمد نموذج الحزب الوحيد الذي يحتكر السلطة باعتباره يمثل ايديولوجية الدولة ويحمي مصالحا.[1]

وباسم التحديث والتنمية والتقدم ساد نظام الحزب الواحد، وسيطر على الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي باسم تحقيق مشروع التنمية والاستقلال الوطني، في مقابل إشباع حاجات المواطنين في المأكل والمسكن والتعليم والصحة، وفي الوقت نفسه، نزع تسييس المجتمع، واقتصار ممارسة السياسة على إطار واحد، ممسك بكل مفاصل المجتمع، ومنعه خارج هذا الإطار، باعتباره القائم على السلطة "متعهد التنمية". ولم يكن هناك مجال للحديث عن التعددية ولا لتنافس البرامج الانتخابية، ولا مجال للتداول السلمي على السلطة.

المفارقة أن منطق الحزب السلطوي/ أو الأغلبي ظل سائدا حتى في تحول الكثير من هذه الدول عن خطها الأحادي في محاولتها مواكبة التحولات

[1]- ادريس جنداري، المرجع السابق، ص 02.

التي عرفها المجتمع الدولي (سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار نظم الحزب الواحد)، في نهاية ثمانينيات القرن العشرين.

وقد اعتمدت تجارب الحزبي الأغلبي في التجربة العربية على خارطة طريق تكاد تمتلك قواسم مشتركة أهمها:[1]

- العمل على تصدر المشهد الانتخابي من خلال الامتلاك الدائم للصف الانتخابي الأول؛
- السعي عبر عدد من الوسائل إلى تصدر المشهد السياسي والقيام بسلسلة من المبادرات؛
- العمل على تضييق الخناق على التوجهات السياسية الأخرى القادرة على منافسة برنامج الحزب السلطوي، خاصة التيارات الإسلامية حتى وان كانت مرخص لها قانونا؛
- ارتكازه باعتباره حزب السلطة على جمع الأعيان ورجال الأعمال والهجرات البشرية من مختلف التوجهات بدل الاستقطاب والنضالية والإيمان برسالة الحزب؛
- استفادته على العموم من نظام امتيازي توفره له القنوات الرئيسية للدولة (وزارة الداخلية، وسائل الإعلام، عائدات الاقتصاد...)، بل في بعض الحالات (النموذجين المصري والتونسي)، تتحول الامتيازات الممنوحة

[1]- علي الباهي، الحزب السلطوي في التجربة العربية، نشر بتاريخ: 2011/04/8، تم التصفح بتاريخ: 2018/01/05، على الرابط الإلكتروني: m.hespress.com

للحزب السلطوي وأعضائه إلى عرف عام معترف به من طرف الجميع.، ويتحول الحزب إلى قناة لدعم منطق الريع والمحسوبية والنفعية.

3- ولا يمكن بأي حال في تقويمنا للتجربة الحزبية العربية فكرا وممارسة، إهمال مسألة في غاية الأهمية تتعلق بمستوى الوعي الاجتماعي والسياسي العام الذي أنتجها، وهو وعي كان وما زال محكوم بعاملين متضافرين: [1]

أولهما: التأخر التاريخي الذي كشف عبد الله العروي وعبد الله حافظ ابرز تجلياته ولا سيما في المستوى الإيديولوجي- السياسي؛

وثانيهما: الاختراق الامبريالي وأعراض المسألة الشرقية كما أوضحه حسن النقيب في كتابه "الدولة التسلطية في المشرق العربي"، وملخصه أن الوطن العربي يمثل نظاماً سياسياً وحضارياً مخترقاً اختراقاً كاملاً من قبل الدول الإمبريالية التي تهيمن على العالم، وتتحول في ظله الجماعات الوطنية إلى شراذم تتبناها الدول الإمبريالية المتنافسة وتتلاعب بها، مانعة اندماجها في كيان سياسي متناسق قابل للحياة بشكل مستقل عن هيمنتها.

ويترتب على هذه المسألة الكثير من المظاهر التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على التجربة الحزبية العربية منذ نشأتها وأهمها:[2]

[1]- جاد الكريم جباعي، حقوق الإنسان في الفكر العربي المعاصر، تم التصفح بتاريخ: 2018/12/06، على الرابط الإلكتروني: http://www.cdf-sy.org/study/hkok.htm،

[2] - نفس المرجع السابق.

– احتواء النخب الحاكمة والفئات الكمبرادورية المرتبطة بها وتعيين وظيفتها في " النظام العالمي" و"السوق الدولية" وإقصاء الشعب من هذا النظام وتهميشه، بل إقصاء النظم الحاكمة نفسها بصفتها " الوطنية / القومية".

– تعميق الانفصال القائم بين الدولة والمجتمع، بين السلطة والشعب، الانفصال الذي لا تجد معه الحرية تعبيراً عنها إلا خارج الدولة وبالتضاد معها، وهو ما يمكن القوى الإمبريالية من استخدام " سلاح " الحريات السياسية وحقوق الإنسان ضد النظم التي تحتويها نفسها، فضلاً عن شبح " العقوبات " المباشرة وغير المباشرة الذي يخيم عليها باستمرار.

– وضع النظام العربي المخترق في مواجهة مستمرة تستنزف موارده وتنهك قواه وتدخله في سباق تسلح يلتهم فوائضه وقوة عمل شعوبه، من خلال دعم الدول الامبريالية الكبرى لإسرائيل بالمال والسلاح والتأييد السياسي.

ويعتبر الكثير من الدارسين أن هذين العاملين كانا حاكمين أيضا في الظروف والملابسات التي نشأت الأحزاب السياسية العربية في كنفها، وفي ضوئهما يمكن قراءة مَوَران وتحولات الأحزاب عن توجهها السياسي، وتحولات كوادرها وترحالهم من حزب لآخر، وأسباب انقساماتها، وانفصالها على المجتمع. وفي المقابل يمكن قراءة سياسات النظام الحاكم اتجاهها، سواء في تأجيله لمسألة الديمقراطية وما تتطلبه من قيام أحزاب سياسية باسم القضايا القومية والعربية والصراع العربي – الإسرائيلي، أو في سياساته وتعامله مع الأحزاب السياسية خاصة ذات التوجهات الإسلامية، كيف سقطت جبهة الإنقاذ

في الجزائر(1991)، وحزب العدالة والتنمية الاخواني في مصر ما بعد الثورة... إلخ.

المبحث الثاني: محددات الفعل الحزبي في الدول العربية

يتطلب استقراء التجربة الحزبية العربية والوقوف عند الأسس المركزية للفعل الحزبي، وانعكاس ذلك على مدى نجاح أو فشل الأحزاب السياسية في إدارة عملية التغيير السياسي الديمقراطي، والانخراط بإيجابيةٍ في أسئلة الواقع المستجدة، والتفاعل معها بشكل واع ومنتج ومسؤول، التركيز على نقطتين مهمتين؛ تتعلق الأولى باستقراء جوهر السلطة السياسية في الدول العربية باعتبارها الأساس الاستراتيجي المهيكل للعمل الحزبي في الحقل السياسي.

وتركز الثانية على البحث في تمثلات الوظيفة الحزبية والآليات المتحكمة في السلوك السياسي للأحزاب العربية التي حالت دون قيامها بأدوارها التقليدية كما هو الحال في التجربة الغربية، وأكثر من ذلك جعلتها خارج الحراك الشعبي العربي الذي عرفته الدول العربية منذ 2010، وشهد تجاوزا للأحزاب الموالية وحتى المعارضة على حد سواء.

المطلب الأول: مركزية السلطة في اللعبة السياسية العربية:

تقتضي دراسة وتحليل التجربة الحزبية العربية والبحث في مواطن الخلل في الفعل الحزبي أو مظاهر التعثر في الممارسة الديمقراطية داخل النظام السياسي العربي أو داخل البناء الحزبي نفسه، استقراء الأساس الاستراتيجي المهيكل له والمتمثل في السلطة السياسية.

وهكذا يستلزم تحليل العلاقة بين أي مسألة من المسائل السياسية في المنطقة العربية كالديمقراطية، التغيير السياسي، التحول الديمقراطي ومحورية الدور الذي من المفروض أن تلعبه الأحزاب السياسية، استقراء العلاقة ما بين السلطة العربية والأحزاب؛ فالأخيرة لا تتمتع بتاريخ خاص، وإنما اعتمدت في البداية والسياق والنهاية على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجتها.

❖ السلطة في النظم الملكية وهالة القدسية:

تحتل السلطة/ المؤسسة الملكية في النظم العربية الملكية مكانة مهمة بما يجعلها مركز النظام السياسي، وطرفا مهما وفاعلا في العملية السياسية. وقد كان للدستور دورا مهما في تأكيد سمو الملكية سياسيا ودستوريا على حساب مؤسسات أخرى وأهمها الأحزاب السياسية، كما هو الحال مثلا بالنسبة للدستور المغربي الحالي في الفصل التاسع عشر، وأكدته مختلف المراجعات الدستورية السابقة لسنوات 1970 و1972 و1992 و1996.[1]

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للأردن حيث تستمد المؤسسة الملكية مكانتها المتميزة من قوة الوضع السياسي والدستوري الذي تتمتع به، فكل النصوص الدستورية أكدت مركزية المؤسسة الملكية الهاشمية في رئاسة

[1]– يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1594، نشر بتاريخ: 2006/06/27، تم التصفح بتاريخ: 2018/12/11، على الموقع الإلكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68554

السلطات الثلاث. وعُد الملك اللاعب السياسي الأساس بالمقارنة مع باقي فاعلي النظام ولاعبيه.[1]

وحتى مع الموجة الأولى من الحراك الشعبي الاحتجاجي (2011)، التي كانت لها تأثيرا على هذه الدول (المغرب والأردن)، لم تتنازل المؤسسة الملكية عن مكانتها المحورية في النظام السياسي، ولم تتقلص صلاحيات الملك لصالح لاعبين آخرين (كالأحزاب مثلا)، بل ارتبطت مبادرات الإصلاح برؤية وتوجهات النظام السياسي، وكانت ذات قاعدة ضيقة لم يكن فيها تمثيل للمعارضة أو المجتمع المدني. فعكست استعداد الملكية للإصلاح، لكنه استعداد نابع من مجال ملكي، وليس انطلاقا من تجاوب مفترض مع دينامية مطلبيه خارجية للأحزاب السياسية.[2]

وإن كان للدستور دورا كبيرا في تعزيز مركزية المؤسسة الملكية، فإن للجوانب المستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ دور في تعزيز هذه المكانة، فتحاط الملكية بهالة من القدسية، وتصبح مبادرات الملك أمير المؤمنين وسليل بيت الرسول غير قابلة للنقاش أو للمحاسبة، وما على باقي الفاعلين الثانويين سوى العمل على تطبيقها والاجتهاد في حسن تأويلها وتنفيذها.

---

[1]– عطا الله صالح غثيان السرحان، عماد مصطفى علي الشدوح، الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 03، 2019، ص 505.

[2]– عطا الله صالح غثيان السرحان، عماد مصطفى علي الشدوح، المرجع السابق، ص507.

- **السلطة في النظم الجمهورية نواة مستحكمة غير قابلة للتداول:**

ركز صامويل هنتجتون في إطار دراسته لموجات التحول الديمقراطي عن دور الأحزاب السياسية كمؤسسات سياسية قادرة على إعادة إحياء الديمقراطية بعد انتكاستها، وإنهاء حالة احتكار النخب الحاكمة للسلطة.[1]

وإذا كانت السلطة في النظرية الغربية كما يرى المفكر الفرنسي **كلود لوفور** غير قابلة للامتلاك ومجالها فارغ غير قابل للاستحواذ، [إلا أنها عبرت في النظم العربية الجمهورية] عن أنها حكم مصادر مستحكم في نواة لا تريد أن تطلق سراحه، وتخاف من محاولات التحرير، وانطوت السلطة على الخوف من الديمقراطية.[2]وما تتطلبه من تحرير لآليات للتعبير والتمثيل والمشاركة السياسية، وعلى رأسها الأحزاب السياسية.

خوف جسده السعي لتكريس تعددية عددية والمحافظة عليها من خلال مختلف القوانين التنظيمية المتعلقة بالأحزاب والعمل الحزبي. وباستعمال كل الوسائل، بما فيها إنهاك الأحزاب وإضعافها، وبث روح الانشقاق بداخلها، ليستمر الاصطفاف الحزبي عددياً ورقمياً وليس سياسياً.

---

[1]– صمويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993، ص 74.

[2]– نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، تم النشر بتاريخ : 2004/10/03 ، تم تصفح بتاريخ : 2018/12/12، على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

وحتى بعد ما شهدته الدول العربية/ الجمهورية من حراك شعبي احتجاجي منذ نهاية 2010، وما ترتب عنه من إسقاط لنظم لم تعترف طيلة تربعها على عرش السلطة بوجود منافسين سياسيين حقيقيين، وظلت ترتكز على مفهوم الحزب السلطوي/ الأغلبي (تونس، مصر، الجزائر)، أو يغيب فيها مفهوم الحزب السياسي تماما (ليبيا)، سارعت فيها السلطة إلى اعتماد إستراتيجية تمييع العمل الحزبي بكثرة الأحزاب المعتمدة دون أن تكون طرفا فاعلا في السلطة. ولم تسعف الممارسة التجربة الحزبية في جل الدول العربية/ النظم الجمهورية التي تقر العمل الحزبي دستوريا وتكرس مبدأ التعددية الحزبية، في توطين ثقافة التعددية بقدر ما كرست التعددية العددية.[1]

وأفصحت التجربة عن حقيقة مهمة وهي أن الساحة السياسية العربية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط لازم لأي ممارسة للشأن العام، وكل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في المركز والنواة.[2]

المطلب الثاني: تمثل الوظيفة الحزبية

تهتم أدبيات "التنمية السياسية" بالدور التحديثي للحزب السياسي؛ بل تنظر إليه باعتباره رمزاً للتحديث السياسي، مثلما تمثل السدود والمصانع رموزاً للتحديث الاقتصادي. وذهب صامويل هنتجتون أبعد من ذلك عندما أكد على

[1]– أحمد المالكي، المرجع السابق.

[2]– نور الدين ثنيو، المرجع السابق.

أهمية وجود الأحزاب السياسية في الدول حديثة الاستقلال لاستيعاب التطلعات المتزايدة للمشاركة السياسية من قبل الجماهير.[1]

وعلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية كأداةً فعالةً للتأطير والتنشئة والتنمية السياسية وبناء الديمقراطية وإشاعة ثقافة الاختلاف، والتعبير الحي عن الاستقطابات المجتمعية الحقيقية، إلا أنها فشلت، وعلى امتداد التجربة الحزبية العربية، في أن تكون جزءاً من تعددية سياسية تعكس حقيقة الصراع الاجتماعي وتحولاته، خصوصاً في المنعطفات التاريخية الكبرى، كما هو الشأن بالنسبة للحراك العربي.[2]

ومع أن أسباب الفشل تتعلق بطبيعة النظام السياسي العربي ملكي أو جمهوري الذي رسخ قواعد ثابتة ومتوارثة مُحصلتها النهائية القبول بتعددية عددية وليس تعددية حزبية حقيقية، فذلك لا ينفي مسؤولية البنية الحزبية على امتداد سنوات من الفعل والممارسة.

وفي ظل هيمنة سياق الأزمة الممتدة منذ إقرار التعددية الحزبية في معظم الدول العربية منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، واستمرارها بعد ما

[1]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1987، ص 102.

[2]– محمد أحمد بنيس، الأحزاب وعجزها في الربيع العربي، صحيفة العربي الجديد، النسخة الإلكترونية، نشر بتاريخ: 2016/02/11، تم التصفح بتاريخ:2018/5/14، على الرابط الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk

عرفته من أحداث أهمها الحراك الشعبي وما ترتب عنه منذ 2011، وتجليات ذلك على مجمل الممارسة الحزبية، يمكن الوقوف على معطيين مهمين:[1]

الأول يتعلق بإشكالية الديمقراطية داخل الأحزاب؛ بحيث لا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية فاعلة وفعَّالة ما لم تستند في ممارسة نشاطها السياسي إلى قوانينها الداخلية واللوائح التنظيمية، وتجعل من الديمقراطية منهجية لا محيد عنها، بما تعكسه من أساليب إشراك أعضاء الحزب في صنع القرار وتداوله ضمن الهيكلية الحزبية، وهو ما يغيب عن ثقافة وممارسة العمل الحزبي العربي في عمومه، يعكسه تعنت الزعيم القائد لمواقفه وقراراته، وتجسده كثرة الانشقاقات الحزبية تحت مبرر البحث عن فضاء أوسع للممارسة الديمقراطية.

والثاني يتعلق بتشردم المشهد الحزبي؛ بحيث يقودنا فحص متأمل للمشهد الحزبي العربي منذ إقرار التعددية وصولا إلى ما ترتب عن الحراك الشعبي منذ 2011، للجزم بهيمنة:

- منطق التناسل الحزبي عكسه تناسل أزيد من 60 حزبا في بدايات التجربة الديمقراطية في الجزائر مثلا (1989)، وأزيد من 40 حزبا في مطلع الألفية الثالثة في المغرب، دون أن يكون لمعظمها سندا شعبيا ووعاء انتخابيا الذين يُبرران فعل الوجود؛

[1]- يونس برادة، المرجع السابق.

– منطق التشردم والنزوع إلى التفكك والانشقاق الذي شهدته الأحزاب السياسية في المنطقة العربية مثل ما عاشه حزب الاستقلال المغربي من توتر عميق منذ 2012، انتهى بعدم تجديد ولاية أمينه العام في مؤتمره الأخير، وانتخاب أمين عام جديد، أو ما يعيشه حزب "العدالة والتنمية"، قائد العمل الحكومي منذ 2011– 2012 من توتر داخلي غير صحي.[1]

أو ما عاشته الأحزاب السياسية الجزائرية سواء الموالية للسلطة (حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي)، أو قبلها الأحزاب المعارضة كحركة مجتمع السلم وحركة النهضة، من توترات وصراعات داخلية أفضت في النهاية إلى حدوث انشقاقات وحركات تصحيحية بسبب عدم تداول السلطة داخلها. وهو دليل على طغيان ثقافة "الزعامة" و"الجهاز" على تسيير الحزب، وما تتميز به من غلق الأبواب أمام بروز الكفاءات، وتشجيع الرداءة لضمان الولاء للزعيم وتشجيع الولاء للأشخاص، على حساب المبادئ الديمقراطية".[2]

– منطق تمييع المشهد الحزبي وهو نتيجة طبيعية للإصلاحات السياسية التي بادرتها معظم النظم العربية باختلاف توجهها السياسي كاستجابة لمطالب

[1]– أحمد المالكي، المرجع السابق.

[2]– عبد الناصر جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية: بين ارث الماضي وتحديات المستقبل، في مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2 ، 2012، ص 213.

الحراك الاحتجاجي بعد 2011 (تونس، مصر، ليبيا)، أو تأثرا برياحه (المغرب، الجزائر، الأردن).

المبحث الثالث: نحو ترشيد الأحزاب السياسية وإعادة الاعتبار للمشهد الحزبي

مع ما عرفته الدول العربية من حراك شعبي احتجاجي منذ نهاية سنة 2010، ميزه غياب الأحزاب السياسية وعجزها عن الانخراط في ديناميات المختلفة، دليل عن عمق الأزمة التي تعيشها الأحزاب العربية اليوم بمختلف توجهاتها الفكرية والإيديولوجية. وقد دفع عجزها عن بلورة مشاريع متكاملة تلبي التطلعات المتزايدة لأفراد المجتمع، الكثيرين للتساؤل عن مصير الأحزاب، ومدى إمكانية تصور حياة سياسية سليمة ومستقيمة دون الفاعل الحزبي؟

المطلب الاول: مواءمة التجربة الحزبية مع الفكرة الديمقراطية:

إذا سلمنا أن العلاقة ما بين الديمقراطية والأحزاب ارتباطية ووثيقة؛ بحيث لا يمكن قياس نجاح الأولى إلا بوجود الثانية، ولا يمكن للفعل الحزبي أن يتأسس إلا في شروط ديمقراطية. وإذا اعتبرنا أن وجود الأحزاب يُشكل أكثر من ضرورة لاستقامة ورشادة الحياة السياسية، فإن ذلك يحتاج إلى إعادة صياغة العلاقة ما بين الأحزاب والسلطة وفيما بينها.

❖ رسم الدولة/ السلطة مسافة بينها وبين الأحزاب:

ويتحقق ذلك بترك المجال الحزبي مستقلا دون تقييده بالتشريعات والقوانين التي تفرض قيودا وضوابط تسهم في إضعاف التعددية الحزبية

وبالتالي تقويض الديمقراطية. إلى جانب تحويل التعددية العددية إلى تعددية حقيقية، قادرة على مراكمة ثقافة المشاركة والتنافس والتعاقب على السلطة. ويتحقق ذلك بـ:

– تخلي عن النظام السياسي الأبوي الذي يسمح بوجود الأحزاب شريطة أن لا تؤدي الأدوار المعروفة لها؛

– وتخلي سلطته عن تحكمها في المجال السياسي سواء باعتمادها مفهوم الحزب السلطوي/ الأغلبي وما يمارسه من استقطاب ضد بعض الأحزاب (المعارضة)، أو استخدامها للضبط المؤسساتي للحقل الحزبي.[1]

❖ **تجديد الأحزاب رؤيتها للعمل السياسي:**

حتى تكون منتجة وفعالة في علاقتها بالشأن العام ومؤسساته. ولن يتأتى ذلك دون تكريس الديمقراطية الداخلية، والتعاقب على المسؤولية. والتخلي عن ثقافة "الزعامة" و"الجهاز" التي طغت طويلا على تسيير الحزب، وتسببت في غلق الأبواب أمام بروز الكفاءات، وتشجيع الرداءة لضمان الولاء للزعيم وتشجيع الولاء للأشخاص، على حساب المبادئ الديمقراطية".[2]

[1]– لؤي عبد الفتاح وعثمان الزياني، " الحكامة الحزبية: نحو ترشيد العمل الحزبي في المغرب"، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36–37، ربيع صيف 2008، ص ص55–58.

[3] – رابح لعروسي، " الإصلاح الحزبي في الجزائر: مدخل لمتطلبات ترشيد الحكم"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني ، العدد الثالث، 2014، ص 99.

[1]– عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص 213.

المطلب الثاني: ترشيد العمل الحزبي:

يحتل اليوم موضوع ترشيد الحزب السياسي بما يعنيه من إيجاد سبل أنجع في تسيير وتدبير العمل الحزبي مكانة مهمة في الأدبيات العلمية والسياسية. ويعتقد الكثير من الدارسين أن تفعيل مقاييس العقلنة والرشد في العمل الحزبي إنما يستوجب:[1]

❖ **المأسسة الحزبية:**

يحتاج ترشيد العمل الحزبي إلى ترسيخ قواعد المأسسة بما تعنيه من صيرورة متكاملة من الآليات والإجراءات والقوانين التي تضبط الفعل الحزبي وتجعل منه فعلا جيدا ورشيدا. ويتحقق ذلك بالقطع مع الأدوات التقليدية في تسيير الحزب والتركيز على التمايز البنيوي والوظيفي في عمل الأجهزة الداخلية، بما يرسخ قواعد ديمقراطية داخلية، ستنعكس بالإيجاب على كيفية اختيار القائد، اتخاذ قرارات الحزب وكيفية فض النزاعات داخليا.

❖ **التمكين المعلوماتي للأحزاب:**

تلعب مسألة التعاطي مع المعلومات وتوظيفها بشكل جيد من طرف الأحزاب، دورا مهما في تطوير الآداء الحزبي وترشيد قراراته. واكثر من ذلك يُمكن التبادل المعلوماتي من نجاح الحزب في إعداد برامج سياسية جيدة، وتكوين وتدبير الموارد البشرية الحزبية بعقلانية وهو ما يمكن من آداء حزبي متميز.

[1]– لؤي عبد الفتاح وعثمان الزياني، المرجع السابق ، ص ص55–58.

❖ **التقويم الذاتي ونشر ثقافة المسؤولية:**

فيساهم التقويم في إعادة مراجعة شاملة للقرارات والإجراءات المتخذة، وإدراك لنواقص الفعل وثغراته، بما يسمح بتداركها والعمل على تصحيحها.

❖ **تفعيل التواصل الحزبي:**

يؤكد كارل دويتش على أهمية تمتع الأحزاب السياسية بقدرة تواصلية، بما تعكسه من قدرتها على التعبئة والتجنيد والاستقطاب، تنعكس بالإيجاب على قدرتها في بلورة مطالب المجتمع وحظها في الوصول إلى السلطة.

وعلى أهمية ما سبق ذكره من عوامل تسهم في ترشيد العمل الحزبي، تبقى غير ذات فعالية ما لم:

❖ **يُغير النظام السياسي/ السلطة الحاكمة موقفه من العمل الحزبي**

ويتوجه/ تتوجه من تضييق الخناق على العمل الحزبي بالقوانين واللوائح ومختلف الأساليب المعلنة والمضمرة، إلى تعبيد الطريق أمام مؤسسات حزبية فعالة بما يسهم في كشف الأخطاء ومراقبتها، ومنع السلطة من الانحراف عن بنود الدستور[1].

❖ **تَتَرسخ ثقافة سياسية**

لدى السلطة بحيث تسود قيم قبول الأحزاب كمؤسسات وسيطة وآلية مهمة لتفعيل المشاركة السياسية ومن ثم دمقرطة النظام الحاكم. ولدى النخبة

[1]– رابح لعروسي، المرجع السابق، ص99.

السياسية/ الحزبية فتؤمن بأهمية العمل الحزبي في تنشيط ودمقرطة الحياة السياسية. ولدى الجماهير بإدراكها أن الأحزاب هي المؤسسات الحديثة الكفيلة بلورة مطالب المجتمع والتعبير عنها.

الخاتمة:

رغم إجماع الكثير من الدارسين عن مرحلة الضعف التي تعيشها الأحزاب السياسية في معظم الدول العربية التي تقر العمل الحزبي باختلاف أنظمتها ملكية أو جمهورية، ورغم ما شهده الحراك الشعبي الاحتجاجي في الدول العربية من تجاوز للأحزاب على اختلاف توجهاتها السياسية، موالية أو معارضة، وأكثر من ذلك التأكيد على دخولها مرحلة الاحتضار.

ومع أن الأزمة التي يعيشها الفعل الحزبي العربي ليست وليدة اليوم، وإنما هي نتاج تراكم لسلسلة أزمات عاشها أو أفرزها النظام السياسي العربي الملكي/ الجمهوري، وأخرى خلقتها البنية الحزبية على امتداد سنوات من الفعل والممارسة، إلا أن ذلك لا ينفي التأكيد على محورية العمل الحزبي وعدم إمكانية تصور حياة سياسية عربية سليمة ومستقيمة بدون الفاعل الحزبي.

ولأن تعثر التجربة الحزبية العربية لا يتعلق بأداء الأحزاب فحسب ولا بطبيعة النظام الأبوي،بل تلعب فيه البنية الكلية للمجتمعات العربية التي حافظت على طبيعة علاقاتها التقليدية، وإن اتخذت أشكالا "حديثة"، دورا مهما في ذلك.

فإن تطوير الفعل الحزبي في كل الدول العربية رهين بـ:

– تخلي النظام السياسي ملكي أو جمهوري عن ابتكار طرق جديدة طوال الوقت للاحتفاظ بالسلطة، ظاهرها إصلاحات سياسية باهتة تخفي خلفها سلطات تنفيذية واسعة (للملك أو النخبة الحاكمة)، ووسائل قانونية ومالية لعرقلة الأحزاب /المعارضة.

– إصلاح النظام الانتخابي بما يخدم أكثر مشاركة الأحزاب في العملية الانتخابية بطريقة تنافسية، بعيدا عن النظام الانتخابي الذي يسمح بسيطرة طرف/حزب دون آخر على السلطة التشريعية. أو الذي يدعم التعددية الحزبية لتكسير شوكة طرف/حزب، أو يسهم في إنتاج ما سيسمى بظاهرة «الحزب الأغلبي»، الذي يؤسس من طرف مقربين من السلطة/القصر قبيل الانتخابات ليفوز بأغلبية المقاعد.

– رفع درجة ثقة وتقبل الموروث الثقافي للمجتمعات العربية للظاهرة الحزبية، بما يسهم في تعزيز قيم العمل الحزبي، بدل تشجيع النزعة القبلية والولاءات الأولية للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة، عن طريق تربية الفرد وجعله قادرا على استيعاب هذه القيم وتمثلها، واختبارها على صعيد الممارسة.